



اشترى بـ 35,4 مليون دينار خلال سبتمبر الماضي وسط تراجعات 5,45٪ لبورصة الكويت الأسوأ خليجياً

## الأجانب ضخوا استثمارات في البورصة بنصف مليار دينار منذ بداية 2019

■ 483,7 مليون دينار استثمارات كويتية غادرت البورصة منذ بداية 2019 ■ الخليجيون سحبوا استثمارات بقيمة 26 مليون دينار منذ بداية العام بالبورصة

### الحسابات النشطة في البورصة.. نشاط مستمر بدعم الأجانب

شريف حمدي

تراجعت نسبة الحسابات الخاملة والتي لم يجر التداول عليها إلى 96٪ من إجمالي حسابات التداول.

وسجلت حسابات الكويتيين خلال تعاملات سبتمبر الماضي ارتفاعاً بنسبة 0,4٪، إذ بلغ العدد 14,524 حساباً نشطاً ارتفاعاً من 14,462 حساباً في الشهر قبل الماضي، فيما بلغت الحسابات غير النشطة 357,568 حساباً.

وارتفعت حسابات الأجانب النشطة بنسبة 1,3٪ في الشهر الماضي مقارنة مع الذي سبقه، حيث بلغ عدد حسابات الأجانب النشطة 1073 حساباً مقارنة مع 1059 حساباً، ويقدر عدد الحسابات غير النشطة للأجانب 14,739 حساباً.

وارتفع عدد الحسابات الخليجية النشطة في سبتمبر الماضي إلى 260 حساباً، من 258 حساباً في الشهر قبل الماضي، وذلك بنسبة 0,7٪، ويقدر عدد الحسابات غير النشطة للمستثمرين الخليجيين 4015 حساباً بنهاية تعاملات سبتمبر الماضي.

واصلت حسابات التداول النشطة في البورصة الكويتية ارتفاعها استكمالاً لما تشهده منذ بداية العام الحالي، وذلك على وقع ترفيقات البورصة المتتالية لمصاف الأسواق الناشئة، فضلاً عن المكاسب الكبيرة التي حققتها المؤشرات والمتغيرات منذ بداية 2019، وهو ما تعاطت معه شرائح من المتعاملين كانت عازقة عن التداول بالبورصة الكويتية.

وارتفع عدد الحسابات النشطة خلال شهر سبتمبر الماضي بنسبة 0,5٪ مقارنة مع أغسطس الماضي، حيث بلغ عدد الحسابات النشطة في سبتمبر 15,857 حساباً مقارنة مع 15,779 حساباً في الشهر الذي سبقه.

وبلغت نسبة الحسابات النشطة خلال الشهر الماضي 4٪ من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول باسم البورصة طبقاً لإحصائيات البورصة بنهاية سبتمبر والتي تقدر بـ 392,179 ألف حساب، بذلك



(زين علم)

الأجانب يتعاملون تراجعاً للأسهم ويشتررون بكثافة في بورصة الكويت

علاء مجيد

خالفت تداولات سبتمبر التوقعات خلال سبتمبر الماضي الذي شهد تراجع مؤشر البورصة للسوق الأول بنسبة 5,45٪ خلال تداولات الشهر لتشهد بورصة الكويت المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي خلال شهر سبتمبر بتحقيق صافي شراء بقيمة 35,447 مليون دينار.

وتتماشى مشتريات الأجانب المكثفة منذ بداية العام في الأسهم الكويتية مع استراتيجيتهم للحفاظ على استثماراتهم بالبورصة الكويتية خلال الفترة المتبقية من العام الحالي، بحسب ما أظهره استطلاع لمؤسسة «رويترز»، بأن 70٪ من صناديق الاستثمار الإقليمية ستحافظ على استثماراتها بالسوق الكويتي على الرغم من النزوح من الأسواق الناشئة.

ومنذ بداية العام وخلال التسعة أشهر الماضية قام الأجانب بضخ نحو 509,82 ملايين دينار في الأسهم الكويتية كصافي شراء لتعاملاتهم خلال تلك الفترة. وتركزت مشتريات الأجانب في هذا الشهر من خلال المؤسسات والشركات التي حققت فائض شراء بقيمة 43,9 مليون دينار، بينما اتجهت تعاملات صناديق الاستثمار إلى البيع بقيمة 8,23 ملايين دينار، كما اتجه صافي تعاملات الأفراد إلى الشراء بقيمة 213,78 ألف دينار.

وتركزت مشتريات الأجانب منذ بداية العام من خلال محافظ المؤسسات والشركات

والتي حققت فائض شراء بقيمة 516,9 مليون دينار، بينما اتجهت صافي تعاملات صناديق الاستثمار إلى البيع بقيمة 4,04 ملايين دينار، كما اتجهت صافي تعاملات الأفراد إلى البيع بقيمة 3,04 ملايين دينار. وركز الأجانب على شراء أسهم البنوك وكان الصنوبر الأكبر لصالح بنكي الخليج وبنك الكويت الوطني، حيث أصبحت نسبة ملكيتهم الآن في «الوطني» من 14,57٪ من أسهم البنك مقارنة بـ 10,3٪

مطلع العام الحالي. أما بنك الخليج فأصبحت ملكيتهم 11,47٪ مقارنة بـ 3,5٪ في بداية العام. وهذه إشارة إيجابية لتوقعاتهم لرابحها خلال الربع الثالث من العام الحالي. وكشف الكويتيون من مبيعاتهم للأسهم خلال شهر سبتمبر الماضي، حيث زاد البيع عن الشراء بقيمة 21,47 مليون دينار ليزيد من البيعة عند 235 ألف دينار كويتي. وسجلت المؤسسات والشركات المحلية صافي شراء على الأسهم خلال سبتمبر

بقيمة 7,6 ملايين دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 92,5 مليون دينار قابلته عمليات بيع بقيمة 84,9 مليون دينار. وسجلت صناديق الاستثمار المحلية صافي بيع على الأسهم خلال سبتمبر بقيمة 18,5 ملايين دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 36,35 مليون دينار قابلها عمليات بيع بقيمة 54,82 مليون دينار. كما بلغت عمليات البيع لدى محافظ العملاء والتي

الي البورصة الكويتية خلال العامين المقبلين وحتى مايو 2020 نتيجة انضمام السوق إلى المؤشرات العالمية للأسواق الناشئة، متوقعة تدفق 900 مليون دولار بعد تفعيل الانضمام مؤشر فوتسي في سبتمبر الماضي و1,5 مليار دولار في حال الانضمام لمؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة بعد المراجعة في مايو من العام المقبل وإقرار الانضمام في مايو 2020.

بضغط مبيعات من جانب المؤسسات والشركات بمقدار 11,37 مليون دينار. وبلغ صافي الاستثمار البيعي للخليجيين خلال التسعة أشهر الماضية 26,14 مليون دينار بدفع من مبيعات الأفراد الذين وصل صافي بيعهم منذ بداية العام إلى 73,12 مليون دينار. وكانت شركة «هيرميس» قد توقع في تقرير سابق لها تدفق 2,4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية

حققت صافي بيع 10,4 ملايين دينار من استثماراتها في البورصة خلال سبتمبر الماضي بعد أن وصلت عمليات الشراء لديها إلى 192,3 مليون دينار مقابل عمليات بيع بـ 202,6 مليون دينار. خالفت تعاملات الخليجيين نهج الأجانب هذا الشهر فقاموا بعمليات بيع خلال شهر سبتمبر الماضي، حيث جاء صافي الاستثمار البيعي للخليجيين خلال شهر سبتمبر 13,9 مليون دينار

## «نفت الخليج»: ترقية 8 رؤساء فرق ومدير

أحمد مغربي

أصدرت الشركة الكويتية لنفط الخليج مجموعة من التغييرات التنظيمية شملت ترقية 8 رؤساء فرق ومدير في مختلف مديريات الشركة. وجاء في التعميم الصادر من قبل الرئيس التنفيذي بالوكالة في الشركة عبدالله السميطي، والذي حصل عليه «الأنباء»، أن تلك التغييرات تم العمل بها اعتباراً من يوم الثلاثاء الماضي. وجاء في التعميم أن الشيخ سالم سلمان الصباح أصبح رئيساً لفرق عمل التخطيط الاستراتيجي ويكون مسؤولاً أمام مدير مجموعة التخطيط الشامل. وأصبح أحمد عبدالله العوضي مديراً لمجموعة تقنية المعلومات والخدمات، ويكون



الشركة الكويتية لنفط الخليج (ك.س.ك.)  
KUWAIT GULF OIL COMPANY (K.S.C.)

مسؤولاً أمام نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والشؤون التجارية). وسيتم تعيين مدير مجموعة الشؤون التجارية في وقت لاحق. وفي مديرية العمليات المشتركة أصبح جمال عبدالله الربيع رئيساً لفرق عمل الاكتشاف وتطوير الحقول

وجنوب الفوارس وعمليات الاستكشافات. وأصبح باسم إبراهيم الرويح رئيساً لفرق عمل إصلاح الآبار. وسيتم تعيين رئيس فريق عمل إدارة معلومات الاكتشاف والإنتاج في وقت لاحق. وفي مجموعة الخدمات المساندة - WJO أصبح فهد عبدالعزيز القطان رئيساً لفرق عمل تخطيط الأعمال ويكون مسؤولاً أمام مدير مجموعة الخدمات المساندة. وفي مجموعة البيئة والصحة والسلامة والإطفاء والأمن - WJO أصبح حسين بن علي رئيساً لفرق عمل الإطفاء ويكون مسؤولاً أمام مدير مجموعة البيئة والصحة والسلامة والإطفاء والأمن.

### على مدى السنوات الخمس المقبلة

## 1,6 تريليون دولار تحتاجها دول الخليج لتطوير البنية التحتية

إلى جانب خطط التنمية الوطنية، في تمكين الاقتصادات الخليجية من إرساء بيئة مواتية وداعمة للمستثمرين. ومع تركيز الجهات التنظيمية حالياً على استحداث سياسات استثمارية جديدة، بات من الواضح أن الشركات بين القطاعين العام والخاص ستلعب دوراً هاماً في تشجيع دول مجلس التعاون الخليجي على تلبية متطلبات البنية التحتية الخاصة بها. وذكر أن المنطقة تسجل زيادة تدريجية في عدد مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تميل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي اليوم لتعزيز استثمارات القطاع الخاص بهدف مواصلة تقديم خدمات البنية التحتية. ومن المتوقع أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي تنفيذ محفظة من المشاريع الحكومية بحلول 2040، ما يعكس أهمية مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص كحافز لتوفير رأس المال المطلوب.

دولار. وأوضح التقرير الذي صدر خلال النسخة العاشرة من مؤتمر «أوليفر وإيمان/ فايننشال تايمز» أن مشاريع البنية التحتية تعتبر أحد المكونات الرئيسية لاستراتيجيات التنمية الوطنية التي أعلنت عنها حكومات المنطقة بهدف تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل اعتمادها على النفط، كما يتناول التقرير الاتجاهات التي تقود نمو المنطقة والحاجة المتنامية للمزيد من مشاريع البنية التحتية المتقدمة. ويسلط التقرير الضوء على حجم الجودة التمويلية والسبل الكفيلة بمعالجتها، وكذلك العقبات التي يتوجب إزالتها لتحقيق ذلك، علاوة على الحاجة لتطوير مشاريع بنية تحتية متقدمة في جميع القطاعات، خاصة في ظل تسارع النمو السكاني. كما يبرز التقرير حاجة القطاع الحكومي إلى رأس مال استثماري بقيمة 400 مليون دولار من القطاع الخاص لمواكبة حجم الطلب، وساهم النمو الاقتصادي المطرد،

أصدرت شركة «أوليفر وإيمان» المتخصصة في الاستشارات الإدارية تقريراً جديداً يبرز الحاجة إلى مزيد من رؤوس الأموال لدعم مشاريع البنية التحتية المادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل مواصلة مسيرة نموها وجهودها الرامية إلى تقليل اعتمادها على النفط. وأظهر التقرير الذي صدر بعنوان «دور الاستثمارات الخاصة في توفير رأس المال طويل الأجل لمشاريع البنية التحتية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي»، أن القطاعين العام والخاص في هذه الدول بحاجة إلى رأس مال إضافي بقيمة 1,6 تريليون دولار لبناء وتطوير البنية التحتية، باستثناء المشاريع الضخمة، على مدى السنوات الخمس المقبلة، مشيراً إلى دور القطاع الخاص كمساهم رئيسي في تأمين هذه الموارد المطلوبة، حيث تحتاج الحكومات الوطنية إلى سد الفجوة من خلال استثمارات من القطاع الخاص بقيمة 600 مليار



### الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

## تمديد إعلان توظيف

يعلن الصندوق الوطني عن حاجته إلى عدد من الموظفين الكويتيين لشغل بعض الوظائف التالية:

المؤهل	تخصص	الخبرة المطلوبة
جامعي	محاسبة - تمويل - تسويق - استثمار - اقتصاد	حديثي التخرج
جامعي	محاسبة - تمويل - تسويق - استثمار - اقتصاد	خبرة عملية في مجال تقييم التمويل ومتابعة المشاريع من 2 إلى 8 سنوات
جامعي	محاسبة - تمويل - إدارة أعمال - حقوق	خبرة عملية في مجال المشتريات من 2 إلى 8 سنوات
جامعي	محاسبة - تمويل - إدارة أعمال - حقوق	خبرة عملية في مجال المخازن من 2 إلى 8 سنوات
دبلوم	سكرتارية	حديثي التخرج

ويشترط بالمتقدم لشغل الوظيفة الشروط التالية:

- أن يكون حاصلًا على المؤهل المطلوب للوظيفة.
- أن تكون المؤهلات صادرة من الكليات والجامعات والمعاهد المعتمدة بالتعليم العالي.
- يخضع المتقدمون لمجموعة من الاختبارات والمقابلات الشخصية التي تتحدد مواعيدها لاحقاً.

#### الأوراق المطلوبة:

- السيرة الذاتية.
- صورة من المؤهل العلمي وكشف الدرجات مع معادلة وزارة التعليم العالي للجامعات والكليات.
- صورة البطاقة المدنية.
- صورة الجنسية.
- شهادة حديثة لمن يهيمه الأمر صادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- على المتقدمين المستوفين للشروط المذكورة أعلاه تقديم الطلبات من خلال موقع الصندوق الإلكتروني.

www.nationalfund.gov.kw/career

خلال الفترة من 2019/10/4 إلى 2019/10/10

- ملاحظة: سوف تستبعد الطلبات غير المستوفية للشروط المذكورة وتكون المتفاضلة وفقاً للمعايير التالية: - (الأعلى تقدماً ثم الأقدم تخرجاً فالأكبر سناً ثم يقدم المتزوج على الأعراب).

للاستفسار يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني

Careers@nationalfund.gov.kw

تتويبه: تم تحديث رابط التقديم وتمديد فترة التقديم